

أثر تعويم سعر الصرف علي الميزان التجاري دراسة تطبيقية علي مصر عن الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٠١)

د. مريم وليم برسوم

مدرس الاقتصاد بشعبة نظم المعلومات الادارية

المعهد العالي للدراسات النوعية

١ - المقدمة

يرى كثير من الاقتصاديين ان التغيرات في سعر الصرف تؤثر علي العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث تعتبر سياسة سعر الصرف متغيراً اقتصادياً شديد الحساسية في تنشيط التجارة الخارجية وأداة ربط بين الاقتصاديات الدولية لقياس مستوى التطور الاقتصادي للدول لما له من دور هام في تحفيز النشاط الاقتصادي مما يؤثر علي القدرة التنافسية في معدلات النمو الاقتصادي بتأثيره علي مدى استقرار السعر الامثل الذي يتوقف بدوره علي نظم الصرف المتبعة^(١).

ولقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية العالمية بين دول العالم المختلفة وتوسع معاملاتها التجارية إلي تشابك المصالح مع بعضها البعض، مما أدى إلي الاختلال في الميزان التجاري^(٢) الأمر الذي أدى إلي اتباع معظم الدول النامية، وخاصة مصر عدة سياسات للرقابة علي سعر الصرف أختلفت من مرحلة لأخرى^(٣) وذلك بتحديد أدوات سياسات الاقتصاد الكلي التي ينبغي استخدامها من أجل تحقيق التوازن الداخلي لزيادة الدخل القومي والإنتاج المحلي وتأثيرها علي سوق المنتجات المحلية من خلال الإنفاق الحكومي^(٤)، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم القرارات المتخذة فيما يخص السياسات الاقتصادية، وذلك لما لها من تأثير كبير علي ميزان المدفوعات والمستوى العام للأسعار وحجم تدفقات رؤوس الاموال ومعدل النمو الاقتصادي، وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية الهامة، كما يعد سعر

الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية اللازمة لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية الناشئة من التعاملات بالأسواق الخارجية، حيث لجأت معظم الدول النامية إلي سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة من أدوات تصحيح الخلل في الميزان التجاري، وفقاً لبرامج توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، كونها أحد برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، باعتبارها السياسة الأكثر فعالية في معالجة الإختلالات الخارجية، وأعطاء دفعة قوية للاقتصاد وتوسيع حجم تبادلها التجاري والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً مع الاقتصاديات العالمية^(٥).

٢ - مشكلة الدراسة

يعتبر موضوع تعويم سعر الصرف من القضايا الرئيسية والمشاكل المطروحة أمام المنظمات العالمية لما لها من آثار إيجابية وسلبية علي اقتصاديات الدول، وتتميتها وبغض النظر عن الاتجاه الاقتصادي الذي تنتهجه بعض الدول نحو تعويم سعر الصرف إلا أن كفاءة السياسات المالية والنقدية تعتمد علي مدى حساسية الطلب علي العملة نحو سعر الصرف فعدم ثبات سعر الصرف يلعب دوراً مؤثراً في تقدير الطلب علي العملة المحلية^(١) حيث مر سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بالكثير من التقلبات سواء علي مستوى السوق الرسمية بإدارة البنك المركزي أو السوق الموازية، وجاءت هذه الأزمة نتيجة لأرتفاع العجز بميزان المدفوعات مما أدى إلي اتباع سياسة تعويم سعر الصرف الأمر الذي أدى إلي انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية، وقبل رفع سعر صرف الجنيه المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، تم تقدير سعر الصرف بنسبة ٢٤٪ من سعر الصرف الحقيقي في الربع الثالث ٢٠١٦ وعندما أعلن البنك المركزي قرار التعويم أدى إلي فقد نحو ٣٢٪ من قيمتها بالقيمة الحقيقية، مما أدى إلي انعكاس من التقييم الزائد إلى انخفاض القيمة بنسبة ١٤,٧٪ في الربع الرابع من عام ٢٠١٦ ومع بداية الربع الأول من ٢٠١٧ أرتفعت قيمة التخفيض من القيمة إلى ٢٢,٣٪ إلي أن وصلت

إلى ١٨,٥% في الربع الثالث من ٢٠١٧ وكان السبب في ذلك هو تجاوز سعر الصرف الذي يتسق مع توقعات نموذج (دورنبوش) ١٩٧٦ ويتسق ذلك أيضا مع سلوك سعر الصرف خلال أزمة العملة السابقة في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، التي أجريت فيها تخفيضات متتالية لتصحيح انخفاض سعر الصرف في ذلك الوقت، وكذلك تأثر تدفقات العملة الصعبة الداخلة إلى السوق المصري بسبب انخفاض الدخل في كلاً من القطاع السياحي وتحويلات العاملين وأخيراً إيرادات قناة السويس مما أدى إلى نقص المعروض من الدولار، حيث يمثل سعر الصرف الحقيقي للاقتصاد دوراً هاماً في كيفية تخصيص الموارد وبناءً عليه يتحدد السعر النسبي للسلع، كما أنه يوجه قرارات الاستهلاك والاستثمار للعوامل الاقتصادية، ويحدث اختلال في سعر الصرف عندما يصبح سعر الصرف الحقيقي منفصلاً عن قيمة توازنه، وقد ينشأ ذلك بسبب صدمة اقتصادية ذات تأثير مزعزع للاستقرار، أو الاحتكاكات في سوق الصرف الأجنبي التي تحظر الأكتشاف الفعال للأسعار حيث يؤدي عدم الاتساق إلى سوء توزيع الموارد بين القطاعات، وعدم توازن ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى أزمة العملة^(٧)

ومن أجل إنشاء نظام نقدي ومالي جديد يتلائم مع حجم التغيرات والتحويلات الرهنة حيث يعتمد بشكل كبير علي الأهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها من خلال الآثار التي يحدثها التعويم في سعر الصرف علي المؤشرات الاقتصادية، ومن الناحية المالية فيتم التعامل مع التجارة الخارجية حيث يكون هناك تذبذبات لأسعار الصرف ونظام الصرف المتبع لكل دولة.

ويتضح مما سبق أن الاقتصاد المصري تعرض للعديد من التغيرات كما يلي:

- يناير عام ٢٠٠١ أتمت مصر علي نظام التعويم المدار إلي أن قام البنك المركزي بتحرير كامل لسعر الصرف في يناير ٢٠٠٣ وتبع ذلك العودة إلي نظام

التعويم المدار مرة أخرى بعد حدوث تدخلات من جانب البنك المركزى المصرى في تحديد سعر الصرف.

■ ١٤ مارس ٢٠١٦ أعلن البنك المركزى عن أتباع سياسة أكثر مرونة فيما يتعلق بسعر الصرف بما يعكس القيمة الحقيقية للجنيه المصرى ويعمل علي جذب الأستثمارات وذلك بعد ارتفاع سعر صرف الجنيه مقابل الدولار في السوق الموازية بنسبة كبيرة كمحاولة منه لوقف المضاربات علي العملة ومواجهة أزمة نقص الموارد الاجنبية.

■ اعتباراً من ٣ نوفمبر ٢٠١٦ أعلن البنك المركزى قرار تحرير سعر الصرف باتباع سياسة التعويم الحر أو الكامل ومن خلال ذلك دعا البنك المركزى إلي ضرورة الألتزام بالتعامل في النقد الاجنبي من خلال القنوات الرسمية وبالاسعار المعلنة^(٨). أغسطس ٢٠١٦ اشار البنك الدولي إلي ارتفاع سعر صرف الجنيه مقابل الدولار في السوق الموازية لتصبح قيمة الجنيه أقل من قيمته في السوق الرسمي ٤٠%^(٩) حيث يتمثل الدافع الاساسي من وراء تعويم سعر الصرف زيادة التدفقات الأجنبية إلي النظام المصرفي، زيادة قيمة الصادرات وأنخفاض الواردات، وزيادة الإيرادات السياحية وتحويلات العاملين بالخارج ، أنخفاض العجز بميزان المدفوعات والميزان التجارى .

٣- ثالثاً : أهمية الدراسة

تتركز أهمية الدراسة حول آلية تعويم سعر الصرف علي الميزان التجارى حيث شهد سوق الصرف الأجنبي العديد من التطورات والأحداث المتوالية وذلك نتيجة لأستمرار بعض التأثيرات السلبية علي الأوضاع الاقتصادية مما دفع البنك المركزى إلي أتخاذ قرار التعويم في بداية نوفمبر ٢٠١٦ وذلك بهدف أستعادة تداول النقد الأجنبي داخل القنوات الشرعية وأنهاء السوق الموازية من خلال الأنتربنك الدولارى

وهذه الآلية تساعد بشكل كبير علي توفير النقد الأجنبي داخل المؤسسات المصرفية مما يساهم في دعم السيولة بالعملات الأجنبية داخل الجهاز المصرفي. وتتناول هذه الدراسة أثر تعويم سعر الصرف علي الميزان التجاري (نسبة الصادرات الي الواردات) حيث يعتبر سعر الصرف المرآه العاكسة للوضع الاقتصادي خارجياً و داخلياً بالإضافة لأستخدامه كمؤشر يقيس تنافسية البلد^(١٠).

٤- رابعاً : فروض الدراسة

- أ- يوجد تأثير معنوي بين سعر الصرف وقيمة الصادرات.
- ب- يوجد علاقة عكسية بين سعر الصرف ونسبة الصادرات إلي الواردات.

٥- خامساً : أهداف الدراسة

- أ- دراسة وتحليل فعالية تعويم سعر الصرف في تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال زيادة قيمة الصادرات.
- ب- تحديد الآثار السلبية ومحاولة تفاديها وتحديد الآثار الايجابية والعمل علي تعظيمها من خلال دراسة تغيرات سعر الصرف.
- ج- عمل تنبؤات مستقبلية عن نسبة الصادرات إلي الواردات كمؤشر يؤثر علي كلاً من سعر الصرف والمضاربات.

٦- سادساً: الاطار الزمني للدراسة :

- إن الفترة الزمنية التي قامت عليها الدراسة (١٧) سنة تبدأ من عام ٢٠٠١ وتنتهي عام ٢٠١٧ وقد تم التركيز علي هذه الفترة الزمنية للاسباب الآتية :
- انخفاض قيمة العملة المحلية أدى إلي ارتفاع مستلزمات الانتاج وقيمة الواردات.
- تحسين التنافسية وجودة المنتج لزيادة قيمة الصادرات.

٧- سابعاً : منهجية الدراسة: تتبع الدراسة الأساليب العلمية التالية :

تعتمد الدراسة علي المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال جمع البيانات والمعلومات لتحليل مشكلة الدراسة مع الأستعانة بكافة المراجع العربية والأجنبية ومواقع الإنترنت وكذا الدوريات والتقارير والنشرات الإحصائية، كما تعتمد الدراسة علي المنهج الأحصائي لتحليل الاحصاءات حيث تقوم الدراسة باستخدام نماذج الانحدار المتعدد (SPSS (V.23) لقياس أثر تعويم سعر الصرف علي نسبة الصادرات إلي الواردات مع الأخذ في الاعتبار عامل المضاربات وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة.

٨- دور سياسة تعويم سعر الصرف:

يعتبر الميزان التجاري من المتغيرات الاقتصادية الهامة الذي يقيس مستوى التطور الاقتصادي (صادرات - واردات) لأي دولة حيث أن اقتصاديات الدول ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقتها الاقتصادية الخارجية حيث يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً هاماً وفعالاً علي المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية وبالتالي فإن تعويم أسعار الصرف تشكل واحدة من العوامل المؤثرة علي الاقتصاد التنافسي في تحسين التنافسية وجودة السلعة وفتح أسواق جديدة للتصدير حيث يعتبر سعر الصرف أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي لقياس مستوى التطور الاقتصادي للدول^(١١) فإذا كانت الدولة تعاني من عجز في الميزان التجاري بمعنى ان قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فان سعر صرف الاجنبي الحقيقي سيرتفع وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية, ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتنخفض وارداتها ومنها يتحقق التوازن، حيث يتوقف ذلك على مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف فاذا كانت الدولة قريبة من مرحلة التوظيف الكامل فان تخفيض عملتها يكون مطلوباً لانتاج سلع التصدير ونتاج السلع البديلة لسلع واردات اكثر منه في حالة وجود بطالة او موارد معطلة وبالتالي أن قرار تعويم

سعر الصرف سوف يؤدي الي زيادة الصادرات وزيادة موارد النقد الاجنبي بزيادة القدرة التنافسية للمنتج المحلي داخل الدولة^(١٢).

١/٨ أثر تعويم سعر الصرف علي الصادرات^(١٣)

هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات، فان الطلب علي الصادرات يزيد بزيادة سعر الصرف ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية حيث تنخفض أسعار السلع المحلية في الخارج نتيجة لزيادة المعروض في الداخل و زيادة حجم الواردات من الخارج فيؤدي ذلك الي ارتفاع أسعار الصادرات والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية .

٢/٨ أثر تعويم سعر الصرف علي الواردات^(١٤)

هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات، ففي حالة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه فإن الطلب علي الواردات ينخفض بزيادة سعر الصرف حيث أن أسعار الواردات ترتفع بشكل كبير مما يؤدي إلى حدوث خلل علي كلاً من

- **ميزان المدفوعات:** ارتفاع تكاليف أسعار السلع والمنتجات المستوردة يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والخدمات، إلى جانب ضعف قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة الخارجية الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع تكلفة المعيشة لأفراد القطاع العائلي بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

- **الموازنة العامة:** يؤدي ارتفاع الدولار إلى زيادة القيمة الحقيقية للديون الأمر الذي تعجز فيه الدولة عن سداد ديونها إلى جانب زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (١) بيان بارصدة الميزان التجاري المصري^(١٥)

خلال الفترة من عام ٢٠٠١ الي ٢٠١٧

القيمة بالمليار دولار

نسبة الصادرات الي الواردات %	رصيد الميزان التجاري (س-□)	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	السنوات	نسبة الصادرات الي الواردات %	رصيد الميزان التجاري (س-□)	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	السنوات
٠,٤٩٩	٢٧,١-	٥٤,٠٩	٢٧,٠٠	٢٠١٠	٠,٥٢٥	٧,٥١-	١٤,٦٣	٧,١٢	٢٠٠١
٠,٤٢٣	٣٤,١٤-	٥٩,٢١	٢٥,٠٧	٢٠١١	٠,٥٥٣	٦,٦٢-	١٤,٨٢	٨,٢٠	٢٠٠٢
٠,٤٦٧	٣٠,٧-	٥٧,٦٨	٢٦,٩٨	٢٠١٢	٠,٥٧١	٧,٨٣-	١٨,٢٨	١٠,٤٥	٢٠٠٣
٠,٤٣٣	٣٤,٠٩-	٦٠,٢	٢٦,١١	٢٠١٣	٠,٥٧٢	١٠,٣٦-	٢٤,١٩	١٣,٨٣	٢٠٠٤
٠,٣٦٥	٣٨,٥٩-	٦٠,٨	٢٢,٢١	٢٠١٤	٠,٦٠٦	١١,٩٩-	٣٠,٤٤	١٨,٤٥	٢٠٠٥
٠,٣٢٥	٣٨,٧-	٥٧,٤	١٨,٧	٢٠١٥	٠,٥٧٥	١٦,٢٩-	٣٨,٣٠	٢٢,٠١	٢٠٠٦
٠,٣٦٤	٣٥,٦-	٥٦,٠	٢٠,٤	٢٠١٦	٠,٥٥٦	٢٣,٤٢-	٥٢,٧٧	٢٩,٣٥	٢٠٠٧
٠,٣٣٩	٤٣,٦-	٦٦,٠	٢٢,٤	٢٠١٧	٠,٤٩٩	٢٥,١٨-	٥٠,٣٤	٢٥,١٦	٢٠٠٨
					٠,٤٨٧	٢٥,١٢-	٤٨,٩٩	٢٣,٨٧	٢٠٠٩

المصدر : تقارير البنك المركزي المصري - النشرة الاحصائية - اعداد مختلفة من عام ٢٠٠١ - ٢٠١٧ .

جدول رقم (٢) العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في مصر^(١٦)

خلال الفترة من عام ٢٠٠١ الي ٢٠١٧

سعر الصرف الرسمي	رصيد الميزان التجاري (س-□)	واردات (% من اجمالي الناتج المحلي)	صادرات (% من اجمالي الناتج المحلي)	السنوات	سعر الصرف الرسمي	رصيد الميزان التجاري (س-□)	واردات (% من اجمالي الناتج المحلي)	صادرات (% من اجمالي الناتج المحلي)	السنوات
٥,٦٢١	٥,٢٤-	٢٦,٥٩	٢١,٣٥	٢٠١٠	٣,٩٧٣	٤,٨٥-	٢٢,٣٣	١٧,٤٨	٢٠٠١
٥,٩٣٢	٤,١٢-	٢٤,٦٩	٢٠,٥٧	٢٠١١	٤,٤٩٩	٤,٣٥-	٢٢,٦٧	١٨,٣٢	٢٠٠٢
٦,٠٥٦	٧,٩١-	٢٤,٣١	١٦,٤٠	٢٠١٢	٥,٨٥٠	٢,٥٨-	٢٤,٣٨	٢١,٨٠	٢٠٠٣
٦,٨٧٠	٦,٣٤-	٢٣,٣٦	١٧,٠٢	٢٠١٣	٦,١٩٦	١,٣٦-	٢٩,٥٩	٢٨,٢٣	٢٠٠٤
٧,٠٧٧	٨,٤٤-	٢٢,٦٨	١٤,٢٤	٢٠١٤	٥,٧٧٨	٢,٢٧-	٣٢,٦١	٣٠,٣٤	٢٠٠٥
٧,٦٩١	٨,٤٨-	٢١,٦٦	١٣,١٨	٢٠١٥	٥,٧٣٣	١,٦٢-	٣١,٥٧	٢٩,٩٥	٢٠٠٦
٩,٧٨٠	٩,٣٣-	١٩,٦٨	١٠,٣٥	٢٠١٦	٥,٦٣٥	٤,٥٨-	٣٤,٨٣	٣٠,٢٥	٢٠٠٧
١٧,٤٣٧				٢٠١٧	٥,٤٣٢	٥,٦٠-	٣٨,٦٤	٣٣,٠٤	٢٠٠٨
					٥,٥٤٤	٦,٦٤-	٣١,٦٠	٢٤,٩٦	٢٠٠٩

المصدر:- قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator>

- تم تجميع البيانات من موقع مصلحة الضرائب- أسعار صرف الدولار

<http://www.incometax.gov.eg/omla.asp>

وبتحليل بيانات الجدولين رقمي (٢،١) :

■ الأزمات التي مر بها الاقتصاد المصري بدء بأزمة العملة في يوليو ٢٠٠١ والتي نتج عنها تداول العملة فقط من خلال السوق الموازية وما ترتب عليه فقد الجنيه ٧٠% من قوته الشرائية، بالإضافة إلي ذلك احداث سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة الأمريكية وحادث الأقصر وما نتج عنها من انخفاض كبير في الإيرادات السياحية وتأثر السياحة الوافدة إلي مصر سلباً مما أدى إلي انخفاض قيمة النقد الاجنبي.

■ ٢٠٠٣/١/٢٨ تم تعويم الجنية المصري نتيجة تزايد الفجوة بين سعر صرف الجنية المصري أمام الدولار وبين السوق الرسمية والسوق الموازية والذي ترتب عليه ارتفاع سعر الدولار في السوق الرسمية من ٣,٧٠ جنية الي ٥,٣٥ جنية ثم قفز سعر الدولار بعد ذلك إلي ٦,١٩ جنية بينما بلغ في السوق الموازية ٧ جنيهات ليتراجع بعدها في البنوك إلي أن وصل ما بين ٥,٥٠ ، ٥,٨٠ جنية^(١٧) مما أدى إلي فقد الجنيه ٤٠% من قوته الشرائية وبالتالي أنخفض قيمة الجنيه ليصل إلي ٥,٤٠ جنيه، وأمتد قرار التعويم إلي عام ٢٠٠٤ وما نتج عنه من ارتفاع معدلات التضخم بنسب كبيرة الأمر الذي أدى إلي ارتفاع معدلات الواردات^(١٨) وما نتج عنه :

✓ شهدت قيمة الصادرات عام ٢٠٠٣ زيادة ملحوظة بعد قرار التعويم حيث ارتفعت من ٧,١ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلي ٨,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢ لتصل إلي ١٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣ حيث بلغت قيمة الزيادة بنحو ٢,٢ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠٠٢ أي بنسبة ٤٦% وذلك انعكاساً لتصاعد قيمة الصادرات البترولية بمعدل ٢٣,٧% لتبلغ ٣,٩ مليار دولار والصادرات الغير البترولية بمعدل ٢٩,٧% لتبلغ ٦,٥ مليار دولار.

✓ شهدت قيمة المدفوعات عن الواردات زيادة ملحوظة حيث ارتفعت من ١٤,٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ١٤,٨٢ مليار دولار لتصل إلي ١٨,٢٨ مليار دولار حيث بلغت قيمة الزيادة بنحو ٣,٤٦ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠٠٣ أى بنسبة ٢١,٥% ويعزى ذلك إلي ارتفاع الواردات من كافة المنتجات السلعية.

■ سبتمبر ٢٠٠٨ الأزمة المالية العالمية مما نتج عنها ارتفاع قيمة سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية ماعدا اللين الياباني وانعكاسا لآثار الأزمة أنخفضت قيمة الصادرات السلعية بمعدل ١٤,٣% لتبلغ ٢٥,٢ مليار دولار، وذلك انعكاساً لانخفاض قيمة الصادرات البترولية والغير البترولية، وأيضا انخفاض في المدفوعات عن الواردات بمعدل ٤,٦% لتبلغ ٥٠,٣ مليار دولار وبقيمة عجز في الميزان التجاري يبلغ ٢٥,١٨ مليار دولار.

■ عام ٢٠٠٩ شهد انخفاضا طفيفاً لعجز الميزان التجاري حيث بلغ ٠,٦ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠٠٨

■ نوفمبر ٢٠١٦ أعلن البنك المركزي عن تعويم سعر الصرف ونتج هذا القرار نتيجة الأحداث والأزمات التي مر بها الاقتصاد المصرى وعدم استقراره الأمني وانعكاساته علي حركة التجارة والاستثمار والسياحة الخ ، بدء من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومروراً بأحداث ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ الأمر الذى دفع الحكومة المصرية إلي اتخاذ حزمة من الإجراءات بشأن تصحيح الخلل في الهيكل الاقتصادى ومن ضمن هذه الإجراءات قرار تعويم سعر الصرف^(١٩).

وفيما سبق نستنتج أن قرار تعويم سعر الصرف أدى الي تطور طفيف خلال عام

٢٠١٧ مقارنة بعامي ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ كما يلي :

بالنسبة للصادرات السلعية :

■ قفزت قيمة الصادرات بزيادة القدرة التنافسية للمنتج المحلي حيث أن انخفاض قيمة الجنيه المصرى سوف تجعل قيمة السلع المصرية أرخص في السوق الخارجي والذي يترتب عليه زيادة موارد النقد الاجنبي الأمر الذى أدى الي زيادة قيمة الصادرات السلعية خلال عام ٢٠١٦ بنسبة ٢,٣% لتبلغ ٢٢,٥ مليار دولار مقابل ٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٥. بالإضافة إلي زيادة قيمة الصادرات غير البترولية لتبلغ ١٩,٥٥ مليار دولار عام ٢٠١٦ مقابل ١٨,٣١ مليار دولار عام ٢٠١٥ بارتفاع بلغت نسبته ٦,٨% وتراجع قيمة الصادرات البترولية والكهرباء لتبلغ ٢,٩٥ مليار دولار مقابل ٣,٦٨ مليار دولار بانخفاض نسبته ١٩,٨% (٢٠).
 ■ زيادة قيمة الصادرات السلعية خلال عام ٢٠١٧ بنسبة تصل حوالي الي ١٠% حيث بلغت ٢٢,٤ مليار دولار عام ٢٠١٧ مقابل ٢٠,٤ مليار دولار عام ٢٠١٦ حيث أن القطاعات التي حققت زيادة في صادراتها خلال عام ٢٠١٧ تتمثل في قطاعات الصناعات الكيماوية والأسمدة والملابس الجاهزة والصناعات الهندسية والألكترونيات والمفروشات والغزل والنسيج والصناعات الغذائية. ولتحقيق النمو في الصادرات لابد من توافر مرونة في عرض سلع التصدير والتي تتوقف علي امكانية زيادة الإنتاج استجابة لزيادة الطلب عليها .

بالنسبة للواردات السلعية :

■ انخفاض قيمة الواردات السلعية خلال عام ٢٠١٧ بنسبة تصل حوالي إلي ١٥% حيث بلغت ٥٦ مليار دولار عام ٢٠١٧ مقابل ٦٦ مليار دولار عام ٢٠١٦ حيث أن القطاعات التي شهدت تراجعاً خلال عام ٢٠١٧ تتمثل في قطاعات الصناعات الكيماوية والأسمدة والملابس الجاهزة والصناعات الهندسية والألكترونيات والمفروشات والغزل والنسيج والصناعات الغذائية، مما ينعكس بالإيجاب علي تراجع العجز في الميزان التجاري بقيمة بلغت حوالي ١٢ مليار

دولار مقسمة إلي (٢ مليار دولار من قيمة الصادرات، ١٠ مليار دولار من قيمة الواردات) أى بنسبة ٢٦ % مقابل ١٣ % خلال عام ٢٠١٦ (٢١).

٩ - الآثار الايجابية الناتجة من تعويم سعر الصرف علي الصادرات والواردات (٢٢):

- إن تأثير قرار التعويم كان إيجابيا بشكل ملحوظ حيث تراجع معدلات الإستيراد بنسبة ١٣ وارتفعت قيمة الصادرات بأكثر من ٢٤% مما كان له اثر ايجابي علي ضبط الميزان التجاري حيث ارتفعت الصادرات غير النفطية والسياحة بنسبة ١٦% خلال النصف الاول من عام ٢٠١٧ ، وارتفاع نسبة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٤,٦ % خلال النصف الاول من عام ٢٠١٧ مما أدى للحد من إستيراد السلع غير الضرورية الأمر الذى يؤدي إلي تشجيع المنتج المحلى البديل للمستورد.
- أثره على قطاع التصدير إيجابى بشكل نسبي مما أدى إلى زيادة العائد الربحي للمصدر من جهة، ومنح المصدر ميزة تنافسية للتعامل فى الأسواق الخارجية والعالمية الامر الذى يؤدي إلي زيادة حجم صادراته.
- ١٠ - الآثار السلبية الناجمة من تعويم سعر الصرف علي الصادرات والواردات :
 - أدى قرار تعويم سعر الصرف إلي انخفاض قيمة العملة المحلية (انخفاض القوى الشرائية)، حيث أن انخفاض القوى الشرائية يتبعه حدوث حالة من الأنكماش في الأسواق بسبب انخفاض الطلب على السلع والمنتجات.
 - أثره علي قطاع الصناعة سلبى (صغار المنتجين) فقد أدى قرار التعويم إلي زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج بنسبة كبيرة الأمر الذى يؤدي إلي حدوث عجزاً كبيراً فى الوفاء باحتياجات مصانعهم.

النموذج الاحصائي المستخدم

تقوم الدراسة علي صياغة نموذج قياسي لاختبار الفرض العدمي القائل لاتوجد علاقة معنوية بين سعر الصرف وكلاً من الصادرات السلعية، الواردات السلعية (نسبة الصادرات الي الواردات) وذلك من خلال استخدام برنامج SPSS v. 23 لأجراء التحليل الاحصائي للبيانات (دراسة قياسية علي مصر) وتعتمد الدراسة علي تحليل الحقائق والبيانات المشاهدة المتوافرة عن الفترة من (٢٠٠١-٢٠١٧) للنموذج لكل من المتغير التابع (Y) المتمثل في نسبة الصادرات إلي الواردات والمتغير المستقل (Xs) التي تمثل: (X) سعر الصرف وتبين ان النتائج المتحصل عليها بواسطة القيم الأصلية للمتغيرات المستقلة غير جيدة حيث كانت قيمة معامل التحديد للنموذج منخفضة للغاية وبناءً عليه تم تحويل القيم إلي قيم لوغاريتمية لتحسين النتائج.

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Y.نسبة.الصادرات.الي.الواردات	.47994	.090747	17
LnX	1.8619	.33922	17

Correlations

	Y.نسبة.الصادرات.الي.الواردات	LnX
Pearson Y.الواردات.الي.الصادرات.نسبة	1.000	-.701-
Correlation LnX	-.701-	1.000
Sig. (1-tailed) Y.الواردات.الي.الصادرات.نسبة	.	.001
LnX	.001	.
N Y.الواردات.الي.الصادرات.نسبة	17	17
N LnX	17	17

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	lnx ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y.نسبة الصادرات الي الواردات

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.701 ^a	.492	.458	.066825	.492	14.506	1	15	.002	0.626

a. Predictors: (Constant), lnx

b. Dependent Variable: Y.نسبة الصادرات الي الواردات

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.065	1	.065	14.506	.002 ^b
	Residual	.067	15	.004		
	Total	.132	16			

a. Dependent Variable: Y.نسبة الصادرات الي الواردات

b. Predictors: (Constant), lnx

Coefficient ^a												
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1 LnX	-.188	.094	-.701	3.809	.002	-.293	-.083	-.701	-.701	-.701	1.000	1.000

a. Dependent Variable: Y نسبة الصادرات الي الواردات

Coefficient Correlations ^a			
Model		LnX	
1	Correlations	LnX	1.000
	Covariances	LnX	.002

a. Dependent Variable: Y نسبة الصادرات الي الواردات

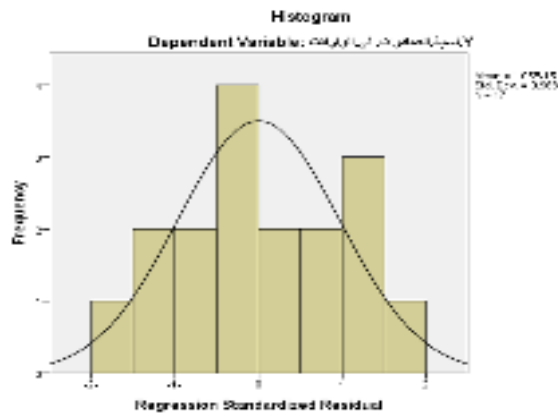
Collinearity Diagnostics ^a					
Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions	
				(Constant)	LnX
1	1	1.985	1.000	.01	.01
	2	.015	11.403	.99	.99

a. Dependent Variable: Y نسبة الصادرات الي الواردات

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.30391	.57042	.47994	.063629	17
Residual	-.121516	.105838	.000000	.064703	17
Std. Predicted Value	-2.767	1.422	.000	1.000	17
Std. Residual	-1.818	1.584	.000	.968	17

a. Dependent Variable: Y.نسبة الصادرات الي الواردات



وبتحليل بيانات النموذج يتضح ما يلي:

- بإجراء تحليل معامل الارتباط (بيرسون) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أتضح أن العلاقة بين سعر الصرف ونسبة الصادرات إلي الواردات علاقة عكسية متوسطة نظرا لأن الإشارة سالبة ومقدارها -٧٠.١% بالأضافة إلي أنها

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥% اما النسبة الباقية فترجع الي عامل المضاربات.

- بإجراء تحليل الإنحدار الخطي المتعدد Durbin-Watson كانت نتيجة التحليل الإحصائي لقياس درجة الارتباط الذاتي للنموذج ٠.٦٢٦ .
- بإجراء تحليل التباين ANOVA للنموذج يتضح لنا أن قيمة (sig) تساوى ٠.٠٠٢ أقل من مستوى ٠.٠٥ وهو ما يدعونا إلي رفض الفرض الأصلي القائل بأن نموذج الإنحدار معنوي وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع بتباين مقداره ١٤.٥٠٦ لقيمة اختبار F وذلك عند درجات حرية لقيمة الأختبار (15،١) وعند مستوى معنوية ٥%.
- بإجراء اختبار T يتضح لنا أن قيمة الأختبار لـ X تساوى ٠.٠٠٢ وهي اقل من مستوى المعنوية ٥% وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن معاملات الإنحدار في النموذج معنوي.
- نجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج ٤٩,٢% مما يدل علي أن سعر الصرف يؤثر بنسبة ٤٩,٢% علي نسبة الصادرات إلي الواردات.
- معادلة التنبؤ بالمتغير المستقل التي لها تأثير علي المتغير التابع كما هو مبين بالجدول رقم (٣) وللتنبؤ بقيم (Y) عن السنوات من ٢٠١٨-٢٠٢٣ .

جدول رقم (٣)

$$Y = 0.889 + \ln x (-0.188)$$

السنوات	نسبة الصادرات الي الواردات Y
٢٠١٨	٠.٤٤٩
٢٠١٩	٠.٤٣٨
٢٠٢٠	٠.٤٢٨
٢٠٢١	٠.٤١٨
٢٠٢٢	٠.٤٠٩

٢٠٢٣	٠.٣٩٨
------	-------

ونلاحظ من الجدول رقم (٣) أن تعويم سعر الصرف أدى إلي زيادة كلاً من الصادرات والواردات ولكن كانت زيادة نسبة الواردات أكبر من زيادة نسبة الصادرات مما أدى إلي تناقص نسبة الصادرات إلي الواردات بشكل عام

الخلاصة :

تهدف الدراسة إلي توضيح مدى أهمية تعويم سعر الصرف وأثره علي الميزان التجاري مع الأخذ في الاعتبار أختلاف السياسات التي تنتهجها الدولة ولما لها من آثار اقتصادية علي الدخل القومي .

وعلي الرغم من تطبيق سياسة تعويم سعر الصرف واهتمام الدولة بإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية إلا إنها تواجه العديد من المشاكل التي تقلل من معدلات نمو الصادرات، هذا بالإضافة إلي الأزمات والثورات التي مرت بها مصر بدء بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مما أنعكس ذلك بالسلب علي جميع القطاعات وخاصة القطاعات الإنتاجية.

النتائج والمقترحات :أولاً : النتائج

وباستخدام النماذج الأحصائية وتطبيق تحليل الإنحدار المتعدد وتحديد أهم المتغيرات المستقلة ذات التأثير المعنوي علي المتغير التابع تم إثبات صحة الفرض الأول وعدم اثبات صحة الفرض الثاني السابق الإشارة إليهما في جزء فروض الدراسة، وبدراسة معادلة التنبؤ وجد أن نسبة الصادرات إلي الواردات تتخفف مما يدل علي أن تعويم سعر الصرف أدى إلي زيادة كلاً من الصادرات والواردات ولكن زيادة نسبة الواردات أكبر من زيادة نسبة الصادرات الأمر الذي بدوره يؤدي إلي تناقص نسبة الصادرات إلي الواردات بشكل عام. كما اتضح أن سياسة تعويم سعر الصرف للتأثير علي الصادرات لن تكون سياسة جيدة حيث أن تخفيض قيمة الجنيه المصري لن يتبعه زيادة الصادرات في المدى القصير وإنما يتبعه زيادة الصادرات في الأجل الطويل، ويرجع ذلك إلي أن هناك متغير المضاربات الذي يؤثر بالسلب علي اتجاهات السوق علي اعتبار أن الدولار يمثل مخزن للقيمة بالإضافة إلي ضعف قدرة الهيكل الإنتاجي للدولة وخاصة في الفترات التي تعاني الدولة فيها من ظروف غير مستقرة اقتصادياً وسياسياً.

١. ضعف قدرة الهيكل الإنتاجي علي تحسين التنافسية وجودة السلعة مما يؤدي إلي انخفاض قيمة الصادرات.
٢. اعتماد الاقتصاد المصري علي استيراد مجموعة كبيرة من السلع وخاصة السلع الغذائية الأمر الذي أدى الي العجز في الميزان التجاري.
٣. اثر قرار تعويم سعر الصرف علي القطاع الصناعي سلبى بالنسبة لصغار المنتجين لأنه أدى إلي ارتفاع مستلزمات الإنتاج مما أدى إلي وجود خسائر يتحملها المنتجين.

٤. اعتماد الاقتصاد المصري علي القطاعات غير المستقرة مما يؤثر علي معدلات النمو مثل (الإيرادات السياحية، إيرادات قناة السويس، عائدات البترول، تحويلات العاملين من الخارج) وهذه المصادر أكثر حساسية للتغيرات السياسية والأمنية.
٥. تعويم سعر الصرف أدى إلي عدم استقرار الأسعار بالسوق الأمر الذي أدى إلي ارتفاع معدل التضخم.
٦. لكي تتحقق زيادة الصادرات يجب أن تتميز السلع بالمرونة السعرية (خط السعر) والتي تؤدي بدورها إلي زيادة قيمة الصادرات.

ثانياً : المقترحات

١. العمل علي تشجيع سياسة الصادرات من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلي فتح أسواق جديدة للتصدير وذلك بتسهيل اجراءات الحصول علي قروض لصغار الممولين لإقامة المشروعات مع الالتزام بالمواصفات القياسية لرفع جودة المنتجات، والبحث والابتكار بما يتناسب مع اذواق المستهلكين.
٢. حماية صغار المنتجين ويتم ذلك بوضع أسعار عادلة للمنتج بما يسمح بتحقيق هامش ربح جيد أو تحديد متوسط عام لمعدلات ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

مراجع وهوامش البحث:

- (١) رافي بديع حبيب - دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية ، رسالة ماجستير ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ١-٦ .
- (٢) دوحة سلمى- اثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر" ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم التجارية ، الجزائر ، ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ١-٤ .
- (3) Bekzod Makhmudov, Floating Exchange rate and internal Balace, University of Economy and Diplomacy, Tashkent, Uzbekistan, 2009. PP1-4
- (٤) تقرير البنك الدولي - تقرير عن مصر بعنوان آفاق الاقتصاد - ديسمبر ٢٠١٦ .
- (٥) بشير باعمارة- اثر تقلبات سعر الصرف علي اداء البنوك ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم التجارية والاقتصادية ، ٢٠١٣ ، ٣-١٥ .
- (6) Ghumra,N., Abd karim, M. and Mirani, M. , The Effects of exchange rate volatility on stability of money demand in Pakistan : An ARDL bounds testing approach, SALU-Commerce & Economics Review, volume 3 , No. 3 , December 2017 , pp. 1-10 .
- (7) Nouredin Diao, The Egyptian center of Economic study, Much ADO about the Egyptian pound, Exchange Rate Misallignment and the path towards Equilibrium, working Paper No.19 ,December 2017 , pp 1-10 .
- (٨) تقرير البنك المركزي ، ديسمبر ٢٠١٦ .
- (٩) فواز جادالله نايف - سعدون حسين فرحان، اثر تقلبات سعر الصرف علي بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية ، مجلة تنمية الرافدين العدد ٩٣ مجلد ٣١ ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل ، ٢٠٠٩ .

- (١٠) محمد نبيل الشيمي ، قراءة في الميزان التجاري المصري ، الجوار المتمدن - العدد ٣٦٦٥ ، ١٢/٣/٢٠١٢ .
- (١١) المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري " دراسة حالة مصر " - ٢٠١٦ □ □ ١٦ - ١ .
- (١٢) المركز الديمقراطي العربي - مرجع سبق ذكره - ٢٠١٦ _ □ □ ٨ - ٢١ .
- (١٣) مصطفى سعيد ، تحرير سعر الصرف (شروط وامكانيات تحقيقه) ، قضايا وآراء ، العدد ١٢٧ ، ٩ مارس ٢٠٠٣ .
- (١٤) البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية الاحصائية ، اعداد متفرقة من عام ٢٠٠١ - ٢٠١٦ .
- (١٥) قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator>
- (١٦) مقالة بعنوان "بالارقام كيف اختلف تعويم الجنيه" ، اقتصاد مصر ٢٠١٨/١/٢٩ . www.tahrirnews.com/posts/835844
- (١٧) نرمين طلعت غالي ، دراسة عن سعر الصرف واستقرار الاقتصاد في مصر ، وزارة المالية ، ٢٠٠٨ ، □ □ ٦ - ١ .
- (١٨) مقالة منشورة عن ارتفاع قيمة الصادرات المصرية خلال عام ٢٠١٦ ، www.egynews.net ٢٠١٦/١/٢٢
- (١٩) احمد منتصر ، مقالة منشورة، زيادة الصادرات ١٠% وتراجع الواردات ١٥% ، www.alamalbusiness.com . ٢٠١٨/١/١
- (٢٠) علو مسعودة ، يوسف مرزوق ، أثر تغيرات سعر الصرف علي التضخم " دراسة قياسية لحالة الجزائر " ، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٥ ، □ □ ٦١ - ٨٦ .
- (٢١) احمد منتصر ، مرجع سبق ذكره .
- (٢٢) www.albawabhnews.com/2786234